أكدوا أن كلمة سموه تعد خريطة طريق ونبراساً للشعب الكويتي

نواب وأكاديميون: سمعاً وطاعة يا سمو الأمير

عسكر العنزي

خالد العتيبي

حمد الهرشاني

محمد الحويلة

- عسكر: جاءت قاطعة وحاسمة ووضعت حداً للأقاويل والشائعات
- العتيبي : ننتظر الحكومة الجديدة ونتطلع إلى النهج الجديد الذي طالبنا به
- الهرشاني: على الجميع الوقوف صفاً واحداً خلف قيادة صاحب السمو أمير البلاد
- الحويلة: كلمة سمو الأمير جاءت بأسلوب الوالد الحكيم الذي يثق بأبنائه
- الخضير : أشبه بحرب على الفساد لن يكون فيها حصانة لأي شخص
- الشويعر : الخطاب نبراس وطريق لكويت أفضل وأكثر أمنا واستقرارا
- السويط : سمو الأمير شدد على المحافظة على المال العام وحرمته وعدم إفلات المتجاوزين
- الهاشم: خطاب مُنتظر وضع النقاط على الحروف وأسكت كل الإشاعات
- الدقباسي : حكمة صاحب السمو هي طريق العبور السليم و الأمين
- فيصل الكندري: على الجميع التحلي بالحكمة والبعد عن الأهواء السياسية
- الظفيري: الحكمة تقتضي الهدوء ولا يجوز أن ننصب أنفسنا قضاة
- المقاطع: الالتزام بأحكام القانون والدستور يسهم في استقرار البلاد ويحميها
- الفيلي: الكويت أمام ظرف استثنائي وظهور سمو الأمير جاء لوضع النقاط على الحروف
- القشعان: الكلمة السامية أكدت أن «الكويت لا يعيش فيها فاسد وأن للمال العام حرمة»
- الراجحي : جاءت لتكرس نظرة سموه الثاقبة والتعامل الحكيم مع مختلف القضايا

أكد نواب وأكاديميون وأساتذة قانون ضرورة الوقوف صفا واحدا خلف سمو الأمير ووقف التناحر والمشاحنات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للبحث عن انتصارات وتسجيل مواقف على حساب الوطن.

وقالوا في تعليقهم على كلمة سمو الأمير أول أمس " سمعا وطاعة يا سمو الأمير ".

ودعوا إلى اتخاذ كلمة سموه نبراسا للكويتيين لأنه جسد بكلماته أسس الوحدة الوطنية ورسم طريقا لتجاوز الأزمات.

ولفتوا إلى أن سموه نبّه بما يمتلكه من خبرة سياسية إلى خطورة الوضع الإقليمي ودعا الكويتيين إلى التمسك بوحدة المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية.

وأشاروا إلى أن كلمة صاحب السمو تعد حجر زاوية لحفظ امن الكويت واستقرارها، مبينين أن أهميتها ودورها في التمسك بالثوابت القانونية والدستورية والاحتكام الى القضاء الكويتي النزيه.

فمن جهته أكد النائب عسكر العنزي أن كلمة سمو الأمير جاءت قاطعة وحاسمة شخصت الواقع، ووضعت حدا للأقاويل والشائعات التي أثيرت في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأضاف أن الكويت دولة مؤسسات وان اللجوء إلى القضاء هو الحل الأمثل تفاديا لأي شبهات قد تثار هنا أو هناك.

وقال عسكر في تصريح صحافي إن الحكيم وربان سفينة الوطن وكعادته يعبر بالكويتيين إلى بر الأمان والاستقرار اذ استطاع بحكمته أن ينشر الطمأنينة في قلوب الكويتيين.

وأوضح أن سموه اعلن ان القضاء الكويتي المشهود له بالنزاهة هو الفيصل في اي خلاف أو شبهة لأن تبادل الاتهامات لا يصب في صالح الاستقرار والأمن الوطني.

ودعا عسكر الكويتيين جميعا إلى اتخاذ كلمة سموه نبراسا لطريقهم لأنه جسد بكلماته أسس الوحدة الوطنية ورسم طريقا لتجاوز الأزمات.

وقال " سمعا وطاعة لسمو الأمير ونسال الله ان يحفظك ويطيل في عمرك وان يحفظ الكويت وأهلها واحة أمن وأمان في ظل قيادته الحكيمة وسمو ولي عهده الأمين ".

وقال النائب خالد العتيبي إنه " حرصا منا على مد يد التعاون مع الحكومة الجديدة بعد كلمة سموالأمير ننتظر ونتطلع منها الى النهج الجديد الذي طالبنا به مرارا وتكرارا الكويت فوق الجميع ".

وقال النائب حمد الهرشاني إن كلمة سمو الأمير شخصت الواقع، ووضعت حدا لما اثير في مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية.

وأشار إلى أن سموه حرص على التأكيد على أن الكويت دولة مؤسسات وان اللجوء إلى القضاء هو الحل للفصل لأي شبهات قد تثار.

وقال إن سموه نبّه لما يمتلكه من خبرة سياسية ودبلوماسية إلى خطورة الوضع الإقليمي ودعا الكويتيين إلى التمسك بوحدة المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية.

وبين الهرشاني ان كلمة سموه نعد خريطة طريق لمجلس الامة ونبراسا للشعب الكويتي، وجاءت موجزة ومجملة للاوضاع المحلية والإقليمية تشخيصا وعلاجا.

وطالب الكويتيين جميعا ان يعوا الدور الذي يقوم به البعض وان يعرفوا جيدا من يهمه مصلحة امن البلد واستقرارها ومن يقلب مصلحته الشخصية ويسعى إلى بطولات وهمية ويقوم بإثارة القلاقل والتحريض على اضعاف النظام.

وطالب الهرشاني الجميع الوقوف صفا واحدا خلف القيادة السياسية وصاحب السمو أمير البلاد.

وقال النائب د. محمد الحويلة إن كلمة سمو الأمير حفظه الله ورعاه جاءت بأسلوب الوالد الحكيم الذي يثق بأبنائه ويعول عليهم، واحتوت كلمته على وصايا كثيرة كلها تصب في مصلحة الكويت والكويتيين ورسم لنا حفظه الله المسارات التي يجب أن نسير عليها، وأكد أن الكويت دولة دستور لها مكانة رفيعة وواجبنا الحفاظ عليها.

من ناحيته قال النائب الدكتور حمود الخضير إن كلمة سمو الأمير أشبه بحرب على الفساد لن يكون فيها حصانة لأي شخص ..وكلنا ثقة في قضائنا النزيه والعادل ونسال الله ان يديم على اميرنا العافية وعلى بلدنا نعمة الامن والأمان.

وأوضح النائب سعود الشويعر ان خطاب سمو الأمير نبراس وطريق لكويت أفضل وأكثر أمنا واستقرارا ورخاء ونقولها بصوت واحد " سمعا وطاعة ياصاحب السمو ".

وأكد النائب تامر السويط أن كلمة سمو الأمير أ موفقة ومطمئنة كعادة سموه في كل الأزمات، وقد شدد فيها على المحافظة على المال العام وحرمته، وعدم افلات المتجاوزين والفاسدين مهما كانوا من العقاب.

كما تضمنت الإشارة المتكررة لدولة المؤسسات هي ما تنشده جميعا من إعلاء شأن القانون وعمل الجميع تحت حكمه من دون تجاوز.

وقالت النائبة صفاء الهاشم إنه خطاب وكلمات تُسطر بماء الذهب لحكيمنا وكبيرنا، موضحة أنه خطاب مُنتظر وضع النقاط على الحروف، وأسكت كل الإشاعات وطمأن الشعب الكويتي الأصيل ، فلا أحد فوق القانون.

من ناحيته قال النائب علي الدقباسي إن حكمة صاحب السمو الأمير ومعالجة سموه للقضايا هي طريق العبور السليم والأمين باتجاه استقرار دولة المؤسسات والمحافظة على الحريات والأموال العامة .

وأضاف " كلنا خلف قائد المسيرة نسمع ونطيع ..ونسال ربنا الكريم أن يمد سموه بالتوفيق والصحة ".

وقال النائب فيصل الكندري " سمعا وطاعة لصاحب السمو امير البلاد الذي يضع الكويت وشعبها نصب عينيه خاصة ان سموه دائما يسلط الضوء على قضايا مهمة "، وطالب بضرورة التحلي بالحكمه بعيدا عن الأهواء السياسية خاصة ان سموه اكد ان لا احد فوق القانون.

على صعيد متصل أكد أكاديميون ان الكلمة التي تفضل سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد بتوجيهها الى المواطنين تعد حجر زاوية لحفظ امن الكويت واستقرارها.

وشدد الاكاديميون في تصريحات متفرقة لـ "كونا" على اهمية كلمة صاحب السمو ودورها في التمسك بالثوابت القانونية والدستورية والاحتكام الى القضاء الكويتي النزيه.

في هذا الاطار قال رئيس قسم الإعلام في جامعة الكويت الدكتور مشاور الراجحي ان كلمة سمو الامير جاءت لتكرس نظرة سموه الثاقبة والتعامل الحكيم مع مختلف القضايا.

من جانبه قال استاذ الاعلام والعلاقات العامة في جامعة الكويت الدكتور احمد الكندري ان كلمة سمو امير البلاد بعثت الطمأنينة في نفوس ابناء الكويت والمقيمين على ارضها.

وأضاف الكندري ان كلمة صاحب السمو جاءت لتؤكد ان الكويت دولة مؤسسات وقانون.

بدوره اكد عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتور حمود القشعان ان كلمات سمو الامير اكدت ان "الكويت لا يعيش فيها فاسد وان للمال العام حرمة" مشيرا الى ثقة الشعب الكويتي في القيادة الحكيمة لسموه وان القادم افضل للكويت تحت ظل قيادته.

وأوضح انه "مر على الكويت الكثير من المحن لكنها ظلت صامدة رغم كل هذه المحن والعواصف بوجود رجال يخافون عليها".

من جهته قال استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور حامد العبدالله ان كلمة سمو الامير ترجمت حكمة سموه المعهودة تجاه مختلف القضايا.

واضاف ان كلمة صاحب السمو تناولت الوضع الراهن في المنطقة الامر الذي يحتم على الجميع الامتثال لها بغية المحافظة على امن الكويت واستقرارها.

أكد اساتذة قانون اهمية مضامين الكلمة التي القاها سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح اول امس

في تعزيز وتاكيد مبدا سيادة القانون والاحتكام الى الدستور.

وشدد الاكاديميون في تصريحات متفرقة لـ (كونا) على ضرورة الالتزام بما جاء في كلمة صاحب السمو وتجنب الخوض في ملفات منظورة امام القضاء الكويتي الشامخ. في هذا الصدد قال عميد كلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور فايز الظفيري إن "كلمة سمو امير البلاد جاء تحقيقا لمبدا الشفافية بين الحاكم والمحكوم كما انه استهدف طمانة الشعب".

واضاف الظفيري ان "الامور تسير في الاتجاه القانوني السليم الذي اشار اليه سمو الامير" داعيا الجميع الى "عدم الالتفات الى الشائعات التي تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

واوضح ان الكويتيين يثمنون عاليا كلمة سمو امير البلاد "في هذه الظروف الدقيقة" موكدا انه "يتحتم علينا جميعا الالتزام بالطرح الذي اشار اليه سمو امير البلاد اذا ما كنا ننشد الامن والاستقرار".

ولفت الى ان "الحكمة تقتضي الهدوء وانه لا يجوز ان ننصب انفسنا قضاة" مشددا على ضرورة "الاقتداء بسمو امير البلاد الشيخ بخاصة في مثل هذه الظروف الحساسة التي تمر بها المنطقة".

من جانبه قال استاذ القانون الدكتور محمد المقاطع إن كلمة سمو امير البلاد جاءت لتؤكد ان "الكويت بلد دستور ومؤسسات وقانون" انطلاقا من تاكيد سموه وبشكل واضح على ان "حماية الاموال العامة تعد من المسائل الدستورية".

واضاف المقاطع ان "ما تفضل به سمو الامير يعد تاكيدا على ان الدستور دوما المرجع الذي ينظم العلاقة ما بين الحكام والمحكوم".

وشدد على ان "الالتزام باحكام القانون والدستور يسهم في استقرار البلاد ويحميها من اي امور قد تطرأ" داعيا الجميع الى "التمسك باحكام الدستور للحفاظ على الوطن".

من جهته قال استاذ القانون الدكتور محمد الفيلي إن خطاب سمو امير البلاد جاء ليؤكد ان "راس الدولة وهو سمو الامير يتكفل بمتابعة ما يقرره الدستور لحماية الاموال العامة".

واضاف الفيلي ان خطاب صاحب السمو "الابوي" اكد ايضا ان "القضاء الكويتي الشامخ هو الآلية الرسمية للاحتكام اليه في حال وجود اي اتهامات".

ولفت الى ان "الكويت امام ظرف خاص واستثنائي وظهور سمو الامير جاء لوضع النقاط على الحروف وهو امر في حد ذاته مهم".

«الميزانيات»: 31 مليون دينار وفورات الرقابة المسبقة لـ«المحاسبة» عن السنة المالية المنقضية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس اهم الملاحظات التي اسفرت عنها الرقابة المسبقة عن السنة المالية 2018 / 2019 واهم المخالفات المالية المسجلة على الجهات الحكومية والمحاكمات التاديبية وما تم بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي إن ديوان المحاسبة قدم للجنة عرضا مرئيا يتضمن اهم الظواهر التي رصدها خلال فحصه ودراسته عددا من الموضوعات كرقابة مسبقة، والبالغة 1.989 موضوعًا وبقيمة مالية بلغت نحو 4 مليارات دينار خلال السنة المالية المشار إليها على مستوى القطاعات للجهات الحكومية.

وبين أن اللجنة ناقشت اهم تلك الملاحظات وما حققته من وفورات لبعض الموضوعات بلغت نحو 31 مليون دينار، وما صاحبها من ظواهر متكررة، كارتباط الجهات مسبقا بتوقيع العقود والالتزامات دون العرض على ديوان المحاسبة وعدم التزام بعض الجهات بالدراسة والتوصية للجهاز المركزي خلال المدة المحددة وتراخي الجهات باستكمال المستندات المطلوبة الأمر الذي ادى إلى رد بعض الموضوعات.

وبين أن ظاهرة عدم استكمال الدراسة الفنية او استيفاء بعض المستندات وعدم الرد على استفسارات الديوان اثناء دراسة الموضوعات شكلت النسبة الكبرى بواقع 48% وكانت من اهم اسباب رد اوراق الموضوعات.

وقال إنه اتضح للجنة ما تقوم به الجهات من سلوكيات نتيجة تراخيها في استكمال بعض المستندات ما يحمل المال العام اعباء إضافية نتيجة انسحاب المناقص الأقل سعرًا أو ما تطمح له الجهات نحو رفض الموضوعات من قبل الديوان وبالتالي حسم امر الموافقة من مجلس الوزراء بالمخالفة للقانون.

وشدد على ضرورة حصر تلك الظواهر وأهم المعوقات التي نوقشت مقترنة بالجهات غير المتجاوبة وإدراجها بتقرير موجز ومنفصل ليتم مناقشته في جلسة لمجلس الأمة وليكون تحت عناية رئيس مجلس الوزراء للوقوف على معالجة تلك الظواهر المتكررة وسلوكيات بعض الجهات في التراخي أمام مسؤولياتها.

وذكر أنه اتضح للجنة أن معظم الظواهر والملاحظات تركزت في كل من وزارة الصحة ووزارة الأشغال ووزارة التربية وذلك عن مواضيع تلامس مصلحة المواطن مثل الأدوية وقضية المستودعات التخزينية وما يتعلق بالصيانة في وزارة التربية.

ومن جانب آخر ناقشت اللجنة أبرز المعوقات التي تواجه الديوان في التعامل مع الجهات المعنية والمتعنتة باتخاذ إجراءات التحقيق بشأن بعض المخالفات المالية وبحث آلية مواجهتها وسبل علاجها في حدود المدة المتاحة للوصول إلى نتيجة حتمية في إلزام الجهات بالرد على طلبات الديوان مع ضرورة تحديد مدة زمنية للقيام بالتحقيقات اللازمة وتحديد المسؤول عنها.

وأوضح عبدالصمد أن بعض تلك المعوقات قد تستوجب تعديلات تشريعية لمعالجتها والحد منها، مبينا أن اللجنة أبدت استعدادها لتبني أية مقترحات علاجية يراها الديوان وأية متطلبات تشريعية تساهم في علاجها.

وناقشت اللجنة أهمية أن تكون أي إحالة للنيابة بعد عرضها على ديوان المحاسبة وذلك للتأكد من سلامة الصياغة وتحديد المسؤول عن تلك المخالفات بصورة دقيقة.

كما حرصت اللجنة على ضرورة إعادة تقييم الجدية بالنسبة للجهات الحكومية ووضع ضوابط واضحة ومحددة لتلك المعايير تأخذ في اعتبارها وزن الملاحظات.

صفاء الهاشم

تامر السويط

علي الدقباسي

فايز الظفيري